الأكاديمية للدراسات
الإجتماعية والإنسانية

مستقبل منتدى الدول المصدرة للغاز الطبيعي في ظل التحولات التي تشهدها السوق الغازية العالمية

Future of the Gas Exporting Countries Forum in Light of the Transformations Taking Place in the Global Gas Market

[أ]عبد الحميد رولامي ، [ب] أد. كتوش عاشور
[أ]طالب دكتوراه، بكلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الشلف hamidrolami@yahoo.com
[ب] أستاذ التعليم العالي، بكلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الشلف

ملخص

منتدى الدول المصدرة للغاز هو منظمة حكومية دولية تجمع 12 بلدا من أهم منتجي الغاز الطبيعي في العالم، يستحوذ أعضاؤه مجتمعين على 80% من احتياطات الغاز الطبيعي المؤكدة في العالم، لكن المنتدى يواجه تحديات داخلية وخارجية قد تؤثر على مستقبل عمله، ونجد من أهم هذه التحديات: المخاوف التي يبديها المستهلكون من المنتدى، التطور التكنولوجي الذي شهدته صناعة الغاز الطبيعي من مصادره غير التقليدية، إضافة إلى الخلافات الداخلية بشأن تسعير الغاز، العقود، وتقسيم الأسواق.

الكلمات الدالة: منتدى الدول المصدرة للغاز، الغاز الطبيعي، الغاز الطبيعي غير التقليدي.

Abstract

The Gas Exporting Countries Forum (GECF) is an intergovernmental organization of 12 of the world's leading natural gas producers, its members together control over 80% of the world's natural gas reserves, but the Forum is facing internal and external challenges that may affect his future, the most important of these challenges: fears of consumer nations of this forum, technological development witnessed Industry of the conventional natural gas, and internal disputes between member about gas pricing, contracts, and the division of markets.

Keywords: *Gas Exporting Countries Forum, Natural gas, Conventional Natural Gas.*

مقدمة

أفرزت التطورات التي شهدتها الصناعة الغازية العالمية وأسواقها منذ مطلع القرن الجديد قناعة لدى أكبر الدول المنتجة لهذا المصدر الطاقوي الهام بضرورة التكتل سريعا لتوحيد الآراء في المسائل الجوهرية المتعلقة بصناعة وتجارة الغاز، ومن أبرز هذه المسائل التي فرضت التكتل بين هؤلاء المنتجين ضرورة إيجاد أنماط تسعير للغاز الطبيعي تحفظ للمنتج سعرا جيدا، إضافة إلى إيجاد الآليات المناسبة التي تضمن تصريف الغاز المصدر من هذه البلدان المنتجة بطريقة لا تخلق منافسة بينهم تؤثر سلبيا على السعر.

ومن هنا جاء منتدى الدول المصدرة للغاز كمنظمة حكومية دولية لأهم منتجي الغاز الطبيعي في العالم، تهدف إلى زيادة مستوى التنسيق وتعزيز التعاون بين الدول الأعضاء. وتسعى إلى بناء آلية للحوار أكثر وضوحا بين المنتجين والمستهلكين من أجل استقرار وأمن العرض والطلب في أسواق الغاز الطبيعي العالمية.

ويشكل الثقل الذي تمثله الدول الأعضاء في المنتدى التي تمتلك ثلثي إنتاج الغاز الطبيعي العالمي أهم العوامل التي من الممكن أن تؤدي إلى نجاح الكارتل في تحقيق أهدافه، غير أن مشاكل عديدة داخلية وخارجية تكتنف سيره الحسن.

ونجد من المشاكل الداخلية عدم توافق الدول الأعضاء على كثير من المسائل وأهمها عقود الغاز، بينما يعتبر سعي الدول المستهلكة إلى استدامة التعامل مع كل طرف على حدى وتقديم المزايا إلى طرف منتج على حساب أخر أهم التحديات الخارجية للمنتدى.

انطلاقا من هذا، سنحاول من خلال هذا البحث تسليط الضوء على منتدى الدول المصدرة للغا، نشأته وتطوره، وحصة أعضائه في صناعة الغاز العالمية، إضافة إلى أهم التحديات التي يواجهها، وتأثيراته الحالية والمستقبلية على الاسواق الدولية للغاز. وذلك من خلال الإجابة على الإشكالية التالية: **أي مستقبل ينتظر منتدى الدول المصدرة للغاز الطبيعي في ظل التحولات التي تشهدها السوق الغازية العالمية؟**

ومن أجل الإجابة على هذا التساؤل، ولإحاطة وافية بجوانب الموضوع، قسمنا البحث إلى أربعة محاور أساسية:

المحور الأول: تعريف بالمنتدى

المحور الثاني: تطور حصة أعضاء المنتدى في الصناعة الغازية العالمية

المحور الثالث: التحديات التي تواجه المنتدى مستقبلا

المحور الأول: تعريف بالمنتدى

1ـ **نبذة تاريخية**: تعود فكرة إنشاء منتدى للدول المصدرة للغاز إلى الإجتماع الوزاري الأول المنعقد بطهران بإيران يومي 19 و 20 ماي من عام 2001، وحضرته على جانب إيران كل من الجزائر وبروناي وأندونيسيا وماليزيا وسلطنة عمان وقطر وروسيا الإتحادية وتركمانستان فيما حضرت النرويج كمراقب. وتم الإتفاق خلال الاجتماع "على أن أهداف المنتدى ستكون لتعزيز مفهوم تبادل المصالح من خلال تفضيل الحوار بين المنتجين، وبين المنتجين والمستهلكين، وبين الحكومات والصناعات الطاقوية ذات الصلة بالغاز؛ ولتوفير منصة للبحث وتبادل وجهات النظر، وتعزيز سوق طاقة مستقرة وشفافة"[1].

يضم المنتدى 12 دولة عضوة من كبرى الدول المصدرة للغاز وتشمل: الجزائر وبوليفيا ومصر وغينيا الاستوائية وإيران وليبيا ونيجيريا وقطر وروسيا وترينداد وتوباجو وفنزويلا و الإمارات. بالإضافة إلى النرويج وسلطنة عمان وكازاخستان وهولندا والعراق أذربيجان والبيرو كمراقبين[2].

بين عامي 2001 و 2003 انحصرت غالبية أهداف اجتماعات أعضاء المنتدى على ضرورة بناء هيكل للمنظمة يساعد على استشراف واقتراح آليات الحوار والتعاون بين المنتجين والمستهلكين لضمان تطور صناعة الغاز، وتلبية حاجيات السوق الدولية مع الحفاظ على مصلحة كل الأطراف. إضافة إلى السعي نحو إنجاز قاعدة بيانات للمشاريع الغازية وشروط عقود الغاز وتكاليفه وكل المحاور المرتبطة به. وعقدت في هذه الفترة ثلاث اجتماعات وزارية في كل من: طهران بإيران في ماي 2001، والجزائر في فيفري 2002، ثم في الدوحة بقطر في فيفري 2003.

خلال فترة 2004 إلى 2006، عقدت المنظمة اجتماعين وزاريين: أولهما في القاهرة بمصر في مارس 2004، وثانيهما في بورت أوف سبين بترينيداد وتوباجو في أفريل 2005، واستطاعت من خلالهما من إنشاء المكتب التنفيذي، إضافة إلى تعزيز مكتب الاتصال. وركز التكتل في هذه الفترة على ضرورة وجود أسعار عادلة للغاز الطبيعي، والحاجة إلى الاستثمارات المشتركة بين الدول الأعضاء، إضافة إلى ضرورة تبادل المعلومات والبيانات.

في عام أفريل 2007 عقد الاجتماع الوزاري السادس بالدوحة في قطر، وتم على إثره تشكيل اللجنة رفيعة المستوى للمنتدى، والتي عقدت اجتماعات في قطر ومصر وإيران وفنزويلا وروسيا خلال عامي 2007 و 2008. ونتيجة لعمل اللجنة الرفيعة المستوى، عقد بالعاصمة الروسية موسكو الاجتماع الوزاري السابع يوم 23 ديسمبر 2008 والذي يعد من أهم اجتماعات الكارتل، حيث رسم المنتدى كمنظمة حكومية دولية، وتم التوقيع على اتفاقية عمل المنتدى والنظام الأساسي له من طرف وزراء الدول الأعضاء للمنتدى وهم: الجزائر وبوليفيا ومصر وغينيا الاستوائية وإيران وليبيا ونيجيريا وقطر وروسيا وترينيداد وتوباغو وفنزويلا. وتم قبول كازاخستان والنرويج بصفتهما عضوان مراقبان.

ومنذ 2009 إلى غاية بداية 2015، تم عقد تسعة اجتماعات وزارية في كل من الدوحة بقطر، والجزائر، والقاهرة بمصر، ومالايو في غينيا الاستوائية، وفي طهران بإيران، إضافة إلى قمتين: الأولى بالدوحة في قطر يوم 15 نوفمبر 2011، والثانية بموسكو في الاتحاد السوفييتي يوم 1 يوليو 2013. وتم على إثر هذه الاجتماعات والقمم إنشاء لجان لدراسة وضع الغاز الطبيعي في العالم، ومتابعة وضع الدراسات المطلوبة بشأن جوانب مهمة من صناعة الغاز تهم أعضاء المنتدى، إضافة إلى إيجاد السبل والوسائل لتعزيز التعاون بين أعضاء المنتدى، كشرط أساسي لتطوير سوق الغاز مستقر وشفاف الأكثر فعالية.

2ـ **أهداف المنتدى**: عموما، فإن منتدى الدول المصدرة للغاز وضع أهدافا رئيسية يمكن عرضها في النقاط التالية:

- دعم الحقوق السيادية للدول الأعضاء على موارد الغاز الطبيعي وقدراتهم على التخطيط بشكل مستقل وإدارة التنمية، والاستخدام المستدام والفعال والواعي بيئيا، والمحافظة على موارد الغاز الطبيعي لصالح شعوبها[3].

• دعم الحوار مع الدول المستهلكة للغاز الطبيعي بطريقة تحفظ مصالح الطريفين (المنتج والمستهلك)، وتحافظ على سوق دولية للغاز أكثر أمنا واستمرار، بما يسمح بتطورها أكثر.

• خلق فضاء رسمي للتشاور الجماعي بين الدول الأعضاء في المسائل الشائكة، والتي تعد إشكاليات الأسعار والأسواق ونوع العقود والتطور التكنولوجي للصناعة الغازية أهمها.

• التعاون بين الأعضاء من أجل دراسة واستشراف اتجاهات السلوك الطاقوي للدول المنتجة والمستهلكة واتجاهات استخدامات الطاقة الغازية في قطاعي الصناعة والكهرباء.

• اتجاه السوق نحو مزيد من التوسع للتجارة الفورية وتطوير صناعة التمييع أوجب على الدول المنتجة إنشاء هذه المنظمة لتنظيم الأسواق أكثر، خاصة الأسواق الفورية.

وقد أوصت دراسة شاملة استعرضها المنتدى حول مستقبل أسواق الغاز الطبيعي وأسعاره خلال الفترتين الحالية والمستقبلية، والسيناريوهات المتوقعة لمستقبل صناعة الغاز بصفة عامة، بضرورة العمل المشترك لتحقيق التوازن المطلوب بين العرض والطلب في أسواق الغاز الطبيعي، بما يحقق المصالح المتبادلة للمنتجين والمستهلكين، مع وضع آلية لضمان استمرار ربط أسعار الغاز العالمية بأسعار النفط الخام. وبينما كانت وجهة نظر الجزائر أن ما يحقق هذا التوازن يأتي عبر خفض الإنتاج رفضت روسيا ذلك، واتضح أن هناك تناقضا في المصالح داخل المنتدى بين أصحاب العقود طويلة الأجل ومن يبيعون في السوق الحرة للغاز، فإذا كانت العقود الطويلة الأجل تحدد مستويات دنيا وقصوى لحجم التصدير من المنتج إلى المستهلك، فإن السوق الحرة تسجل منذ 2009 انخفاضا كبيرا في الأسعار، خاصة في الغاز الطبيعي المسال الذي انخفضت أسعاره من 12 دولار إلى 4 دولارات للمليون وحدة حرارية بريطانية[4].

3ـ **تنظيمه الإداري**: يسير منتدى الدول المصدرة للغاز الطبيعي من طرف الأمانة العامة للمنتدى، وتتوزع الأمانة على أربع وحدات وظيفية لتنفيذ المهام التنفيذية للمنتدى ونشاطات البحث والنمذجة هي: دائرة تحليل سوق الطاقة والغاز، دائرة الإحصاءات العامة والنمذجة الخاصة بالغاز، دائرة الإدارة والمالية، ومكتب الأمين العام. بالإضافة إلى ذلك، تقع تحت الإشراف المباشر للأمين العام ثلاثة مكاتب هي: المستشار القانوني، ومسؤول العلاقات العامة، والمدقق الداخلي لحسابات المنتدى. (انظر الشكل رقم 01)

الشكل رقم 01: التنظيم الإداري لمنتدى الدول المصدرة للغاز

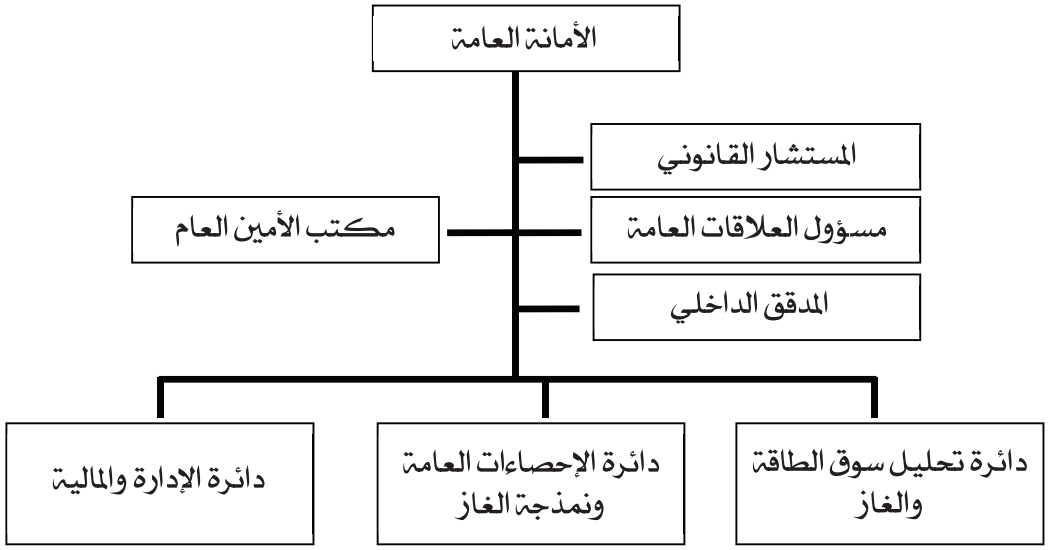

المصدر: الموقع الرسمي للمنتدى www.gecf.org

المحور الثاني: تطور حصة أعضاء المنتدى في الصناعة الغازية العالمية

1ـ **تطور الإحتياطات الغازية المؤكدة لدول المنتدى**: بلغ الاحتياطي العالمي المؤكد بنهاية 2013 حوالي 185,7 تريليون م^3، بعمر تقديري فاق 55 عاما، مرتفعا حجمه بما يقرب من 20% مما كان عليه قبل عشر سنوات (2003 بلغ 155,7 تريليون م^3)، وبأكثر من 56% عما كان عليه قبل عشرين سنة (1993 بلغ 118,7 م^3).

وارتفعت حصة البلدان الأعضاء في منتدى الدول المصدرة للغاز بشكل كبير جدا خلال عشرين سنة فقط، حيث قفزت من 55% من الاحتياطي العالمي المؤكد بنهاية 1993 إلى 75% بنهاية 2003، لتصل إلى نسبة 80% من احتياطات العالم المؤكدة مع نهاية عام 2013. والشكل التالي يعرض تطور حصة بلدان المنتدى في الاحتياطي العالمي من الغاز الطبيعي.

الشكل رقم 02: تطور حصة أعضاء منتدى الدول المصدرة للغاز من الإحتياطي العالمي المؤكد للغاز الطبيعي بين 1993 – 2013 (تريليون م^3)

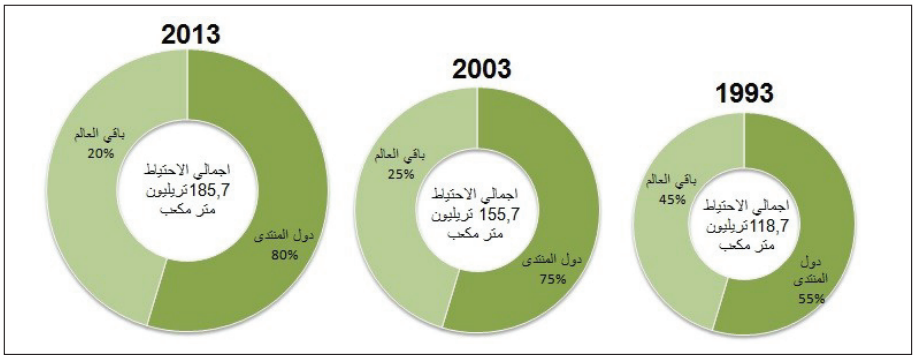

المصدر: إعداد الباحث اعتمادا على تقرير BP الإحصائي للطاقة العالمية 2014

وقد تباينت حصة احتياطات دول المنتدى حسب المناطق من منطقة لأخرى، مع عدم تواجده كليا في منطقتي أمريكا الشمالية وآسيا الباسفيك لعدم وجود أعضاء للمنتدى في المنطقتين.

وفي منطقة الشرق الأوسط، التي ارتفعت احتياطاتها بالضعف تقريبا خلال عشرين عاما، ارتفعت حصة دول المنطقة الأعضاء في المنتدى من 83% من إجمالي الاحتياطي المؤكد في الشرق الأوسط سنة 1993 إلى 86% مع نهاية 2013.

الشكل رقم 03: تطور حصة بلدان منطقة الشرق الأوسط الأعضاء في منتدى الدول المصدرة للغاز من إحتياطي الغاز الطبيعي في المنطقة بين 1993 – 2013 (تريليون م^3)

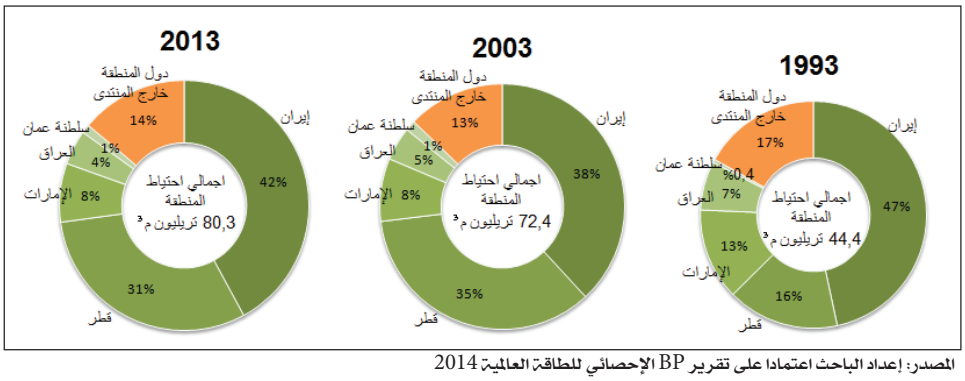

المصدر: إعداد الباحث اعتمادا على تقرير BP الإحصائي للطاقة العالمية 2014

وما يلاحظ على منطقة الشرق الأوسط هو القفزة الكبيرة جدا التي شهدها الاحتياطي القطري، بارتفاعه من 7,1 تريليون م^3 نهاية 1993 إلى 24,7 تريليون م^3 بنهاية 2013.

أما منطقة أوروبا وأوراسيا، فارتفعت احتياطاتها بنسبة 45% خلال عشرين سنة (1993-2013)، لكن حصة احتياطي الدول الاعضاء في المنتدى من هذه المنطقة انخفضت بشكل ملحوظ جدا، إذ مثلت حصتهم 63% من احتياطي المنطقة المؤكد بنهاية 2013 بعدما كانت تصل إلى 74% نهاية 1993. وصاحب هذا انخفاض حصة احتياطي روسيا –الذي يعد الأكبر في المنطقة– بشكل كبير أيضا من 74% نهاية 1993 إلى 55% فقط بنهاية 2013.

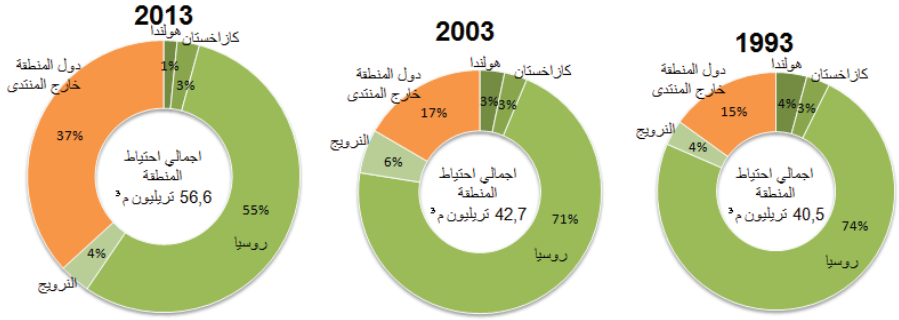

وجاء انخفاض احتياطي دول أوروبا و أوراسيا العضوة في المنتدى نتيجة ارتفاع احتياطات الدول غير العضوة، خاصة تركمانستان التي تضاعفت احتياطاتها المؤكدة بقرابة ثمانية أضعاف من 2 تريليون م^3 بنهاية 1993 إلى 17,5 تريليون م^3 بنهاية 2013.

وفي منطقة إفريقيا التي ارتفع إجمالي احتياطها المؤكد بحوالي 42% خلال عشرين سنة، من 10 تريليون م^3 بنهاية 1993 إلى 14,2 تريليون م^3 مع انتهاء سنة 2013، استحوذت الدول الإفريقية العضوة في المنتدى على 92% من إجمالي الاحتياط المؤكد في المنطقة بنهاية 2013، وهذا رغم انخفاضه شيئا قليلا مقارنة بنهاية 1993، حيث كانت الدول الإفريقية العضوة تحوز على أكثر من 94% من اجمالي احتياطي المنطقة من الغاز.

الشكل رقم 05: تطور حصة بلدان منطقة إفريقيا الأعضاء في منتدى الدول المصدرة للغاز من إحتياطي الغاز الطبيعي في المنطقة بين 1993 – 2013 (تريليون م^3)

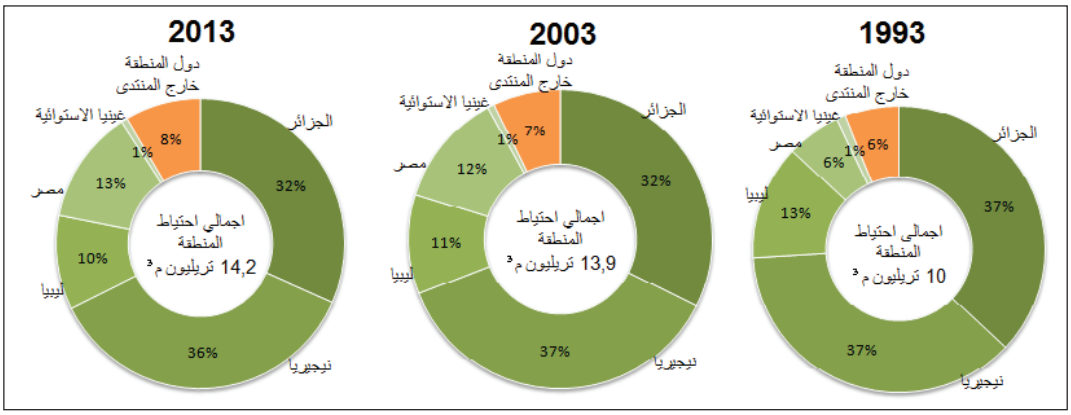

المصدر: إعداد الباحث اعتمادا على تقرير BP الإحصائي للطاقة العالمية 2014

ونلاحظ أن الجزائر التي كانت تملك أكبر احتياطي مع نيجيريا سنة 1993 بـ 3,7 تريليون م^3 لكل منهما قد تراجعت حصتها تاركة لنيجيريا المركز الأول. وما يلاحظ أيضا هو وصول الاحتياطات الغازية للدول الإفريقية العضوة في المنتدى لمرحلة الذروة، فكلها بقيت احتياطاتها ثابتة خلال عشر سنوات بين 2003 و 2013 (الجزائر بقي ثابتا عند 4,5 تريليون م^3، ونيجيريا عند 5,1، وليبيا عند 1,5، وغينيا الاستوائية عند 0,1 تريليون م^3) باستثناء مصر التي ارتفع احتياطها المؤكد قليلا فقط من 1,7 إلى 1,8 تريليون م^3 خلال نفس الفترة.

وفي أمريكا الجنوبية والوسطى، فإن أعضاء منتدى الدول المصدرة للغاز من هذه المنطقة يستحوذون على جل الاحتياطات الغازية، مع تطور حصتهم فيها من 68% بنهاية 1993 إلى 73% من إجمالي احتياطي المنطقة المؤكد مع نهاية 2013. وارتفعت في السياق ذاته احتياطات فنزويلا –اكبر احتياطي في المنطقة– بأكثر من النصف خلال عشرين سنة، من 3,7 تريليون م^3 نهاية 1993 إلى 5,6 تريليون م^3 نهاية 2013.

الشكل رقم 06: تطور حصة بلدان منطقة أمريكا الجنوبية والوسطى الأعضاء في منتدى الدول المصدرة للغاز من إحتياطي الغاز الطبيعي في المنطقة بين 1993 – 2013 (تريليون م^3)

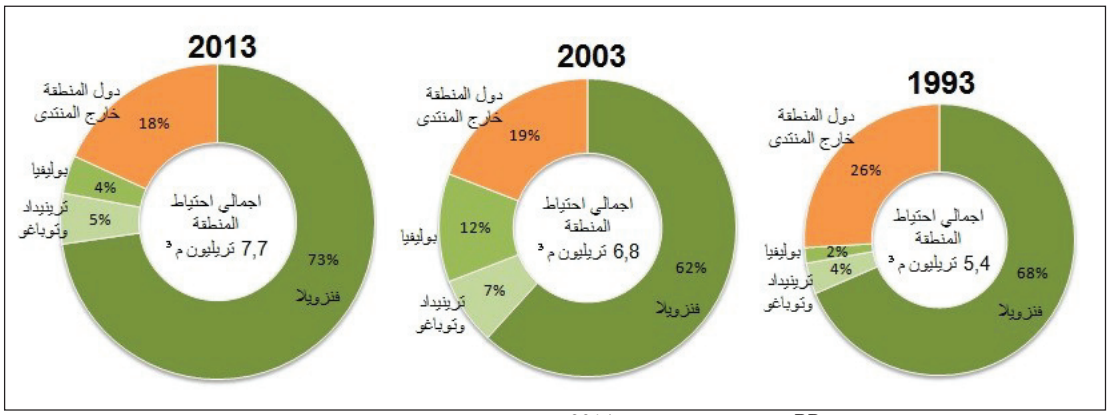

المصدر: إعداد الباحث اعتمادا على تقرير BP الإحصائي للطاقة العالمية 2014

ونجد أهم احتياطات دول المنطقة غير العضوة في المنتدى بنهاية 2013: البرازيل (0,5 تريليون م^3)، والبيرو (0,4 تريليون م^3)، والأرجنتين (0.3 تريليون م^3).

2ـ **تطور إنتاج الغاز في دول المنتدى**: بحسب تقرير BP الإحصائي للطاقة العالمية 2014، ارتفع الإنتاج العالمي من الغاز الطبيعي عام 2013 بحوالي 28,5% عما كان عليه قبل عشر سنوات، حيث قفز حجم الإنتاج من 2621,3 مليار م^3 عام 2003 إلى 3369,9 مليار م^3 عام 2013. وارتفعت أيضا الحصة الإجمالية لبلدان منتدى الدول المصدرة للغاز من هذا المصدر الطاقوي من 39% سنة 2003 إلى 41 %في 2013.

الشكل رقم 07: تطور حصة بلدان منتدى الدول المصدرة للغاز من الإنتاج العالمي للغاز الطبيعي بين 2003 – 2013 (مليار م^3)

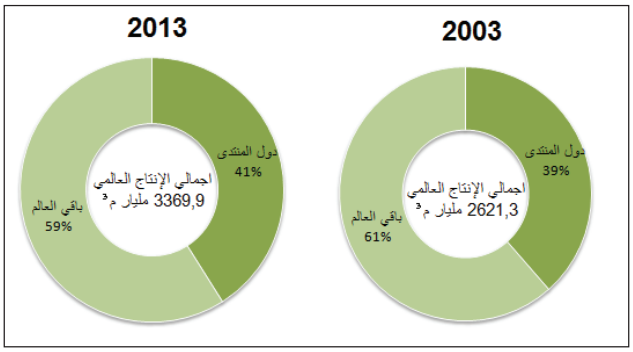

المصدر: إعداد الباحث اعتمادا على تقرير BP الإحصائي للطاقة العالمية 2014

وتعتبر روسيا وإيران وقطر والجزائر اكبر المنتجين من بين الدول أعضاء المنتدى، بإنتاج قدر في عام 2013 بحوالي 604,8 و166,6 و158,5 و78,6 مليار م^3 على التوالي.

وقد شهدت قطر أكبر نسبة تطور للإنتاج الوطني، بزيادة إنتاجها بأكثر من أربعة أضعاف عما كان عليه قبل عشر سنوات، في حين شهد الإنتاج في بوليفيا زيادة بضعفين، وفي كل من إيران وليبيا ارتفع بأكثر من الضعف. بينما شهد إنتاج الجزائر والنرويج والعراق انخفاضا سنة 2013 مقارنة بما كان عليه قبل عشر سنوات (2003) لأسباب تقنية وأخرى سياسية. وفي العموم كان معدل نمو الإنتاج في بلدان المنتدى أكبر من معدل النمو الذي شهدته باقي دول العالم من غير الأعضاء.

3ـ **تطور الاستهلاك في دول المنتدى**: ارتفع استهلاك الغاز الطبيعي في العالم عام 2013 بحوالي 28,9% عما كان عليه قبل عشر سنوات، حيث قفز من 2596,6 مليار م^3 في عام 2003 إلى 3347,6 مليار م^3 خلال 2013. وبقيت الحصة الإجمالية لبلدان منتدى الدول المصدرة للغاز تقريبا عند نفس المستوى خلال نفس الفترة بنسبة استهلاك قدرت بحوالي 26% من الاستهلاك العالمي. وتعتبر روسيا وإيران والإمارات ومصر أكبر بلدان منتدى الدول المصدرة للغاز استهلاكا له بحجم استهلاك قدر عام 2013 بحوالي 413,5 و162,2 و68,3 و51,4 مليار م^3 لكل منهم عل التوالي.

الشكل رقم 07: تطور حصة بلدان منتدى الدول المصدرة للغاز من الإنتاج العالمي للغاز الطبيعي بين 2003 – 2013 (مليار م^3)

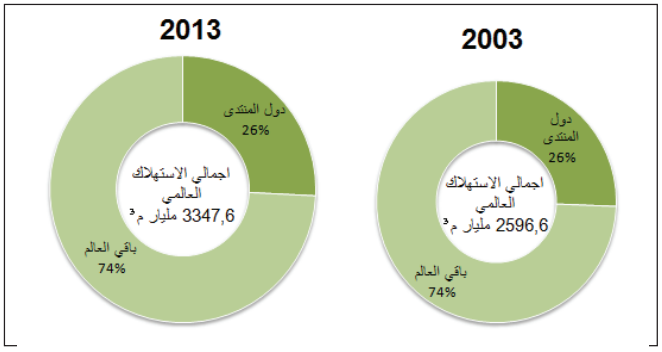

المصدر: إعداد الباحث اعتمادا على تقرير BP الإحصائي للطاقة العالمية 2014

ومن حيث تطور الإستهلاك مابين 2003 و 2013، نلاحظ أن قطر رفعت استهلاكها في هذه الفترة أكثر من أي دولة أخرى عضوة في منتدى الدول المصدرة للغاز، وذلك برفعه بحوالي 112,3 % متبوعة بهولندا ثم إيران ثم الإمارات. وشهد استهلاك العراق على خلاف كل دول المنتدى انخفاضا كبيرا سنة 2013 بلغ 40% مقارنة بما استهلكته عام 2003، ويعود السبب أساسا إلى الوضع السياسي المتردي، وما نتج عنه من تراجع للاستثمارات الغازية في البلد.

وعموما فقد شهد استهلاك الغاز الطبيعي في دول المنتدى ارتفاعا أكثر مما شهده استهلاك الدول غير الأعضاء (ارتفع استهلاك دول المنتدى بحوالي 30,4 % بين 2003 و 2013 مقابل 28,4 % في الدول غير العضوة في نفس الفترة).

4ـ **تطور حصة دول المنتدى في التجارة الخارجية للغاز**: بلغت كميات الغاز الطبيعي التي تمت التجارة بها في السوق الدولية في عام 2013، حسب التقرير الإحصائي السنوي لشركة بريتيش بيتروليوم، حوالي 1035,3 مليار م^3، مرتفعة بنسبة 60 % عما كانت عليه قبل عشر سنوات (بلغت 623,71 مليار م^3 سنة 2003)، وتم تصدير 710,6 مليار م^3 منها عن طريق أنابيب الغاز (أي حوالي 69 % من تجارة الغاز الكلية)، في حين تم نقل 325,2 مليار م^3 الأخرى عبر ناقلات الغاز المسال (أي حوالي 31% من تجارة الغاز الكلية). وارتفعت تجارة الغاز عبر الأنابيب بين 2003 و 2013 بحوالي 56,2 %، بينما ارتفعت صادرات الغاز المسال في الفترة نفسها بأكثر من 92,6 %. واستحوذت بلدان منتدى الدول المصدرة للغاز على حوالي 63 % من تجارة الغاز الطبيعي في العالم عام 2013، مقابل 37 % لدول العالم غير الأعضاء.

الشكل رقم 07: تطور حصة بلدان منتدى الدول المصدرة للغاز من الإنتاج العالمي للغاز الطبيعي بين 2003 – 2013 (مليار م^3)

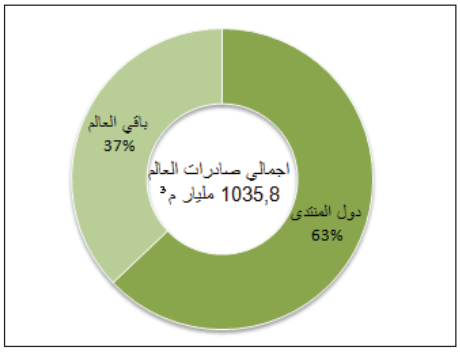

المصدر: إعداد الباحث اعتمادا على تقرير BP الإحصائي للطاقة العالمية 2014

واستحوذت روسيا سنة 2013 على أكثر من خمس (1/5) الصادرات الغازية العالمية، وأكثر من ثلث (1/3) صادرات دول المنتدى، بصادرات إجمالية بلغت 225,5 مليار م^3، متبوعة بقطر والنرويج بحوالي 125,5 و 106,2 مليار م^3 لكل منهما على التوالي.

المحور الثالث: التحديات التي تواجه المنتدى مستقبلا

1ـ **توقعات الطلب المستقبلي للغاز الطبيعي**: تتوقع وكالة الطاقة الدولية[5] أن تنتاب حالات استشراف الطلب المستقبلي، على الطاقة عموما، وعلى الغاز الطبيعي خصوصا، استفهامات كثيرة وشكوك متعددة، وذلك نتيجة عدة أسباب أهمها: الاضطرابات التي تشهدها منطقة الشرق الأوسط، والصراع الروسي الأوكراني، وأزمات إيران مع العالم بسبب مشروعها النووي، إضافة إلى المشاكل الاقتصادية التي تعانيها الصين ومنطقة الاتحاد الأوروبي، وانخفاض أسعار البترول في السوق الدولي. وتتوقع الوكالة أن ينمو الطلب العالمي على الطاقة بنحو 37% بحلول 2040، ليتخطى حاجز18 ألف مليون طن بترول مكافيء في السيناريو المرجعي (NPS) [6]، بينما لا تتعدى التوقعات 15% في سيناريو 450 ، بحوالي 15 ألف مليون طن بترول مكافيء لنفس الفترة. والشكل التالي يبين توقع الطلب العالمي على الطاقة في آفاق 2040.

الشكل رقم 10: توقعات الطلب العالمي على الطاقة حتى عام 2040 (مليون طن بترول مكافيء)

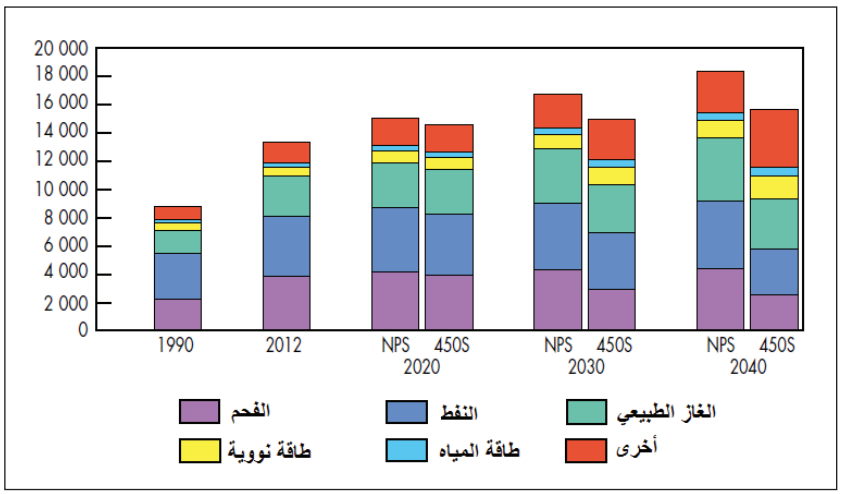

المرجع: وكالة الطاقة الدولية، 2015

وبخصوص الغاز الطبيعي، تتوقع الوكالة في السيناريو المرجعي أن يبلغ الطلب العالمي على الغاز في 2030 حوالي 4000 مليون طن بترول مكافيء، بحصة تفوق 19% من إجمالي الطلب العالمي على الطاقة، محتلا المركز الثالث في مزيج الطاقة بعد النفط والفحم، وترتفع التوقعات في 2040 إلى 4500 مليون طن بترول مكافيء، بحصة تفوق 24.7% من إجمالي الطلب العالمي على الطاقة، ما سيجعله ثاني أكبر مصدر طاقوي بعد النفط وقبل الفحم.

أما في سيناريو 450، فينتظر أن تكون حصة الغاز الطبيعي أحسن من السيناريو المرجعي، حيث سيبلغ الطلب العالمي على الغاز في 2030 حوالي 3800 مليون طن بترول مكافيء، بحصة تفوق 26% من إجمالي الطلب العالمي على الطاقة، محتلا المركز الثاني في مزيج الطاقة بعد النفط وقبل الفحم، وترتفع التوقعات في 2040 لتصل إلى 3900 مليون طن بترول مكافيء، بحصة تفوق 24.7% من إجمالي الطلب العالمي على الطاقة، ما سيجعله أكبر مصدر طاقوي في العالم قبل النفط والفحم.

ومن حيث المناطق الجغرافية، ينتظر أن تظل الولايات المتحدة الأمريكية صاحبة أكبر طلب على الغاز في العالم بحوالي 780 مليار قدم مكعب، مرتفعا بحوالي 10% عما كان عليه سنة 2011، وسيتخلى الإتحاد الأوروبي على رتبته كثاني أكبر طلب لصالح الصين، لينزل إلى المرتبة الثالثة بإجمالي طلب يقدر بحوالي 560 مليار قدم مكعب، مرتفعا بحوالي 8% عما كان عليه سنة 2011.

ويتوقع أن تأتي معظم الزيادة في الطلب العالمي على الغاز بالخصوص من الصين والشرق الأوسط، حيث ينتظر أن يرتفع الطلب الصيني قرابة الأربعة أضعاف عام 2035 عما كان عليه سنة 2011 ليبلغ 540 مليار قدم مكعب، وفي الشرق الأوسط سيبلغ في 2035 حوالي 700 مليار قدم مكعب مرتفعا بحوالي 75 % عما كان عليه سنة 2011، أما الهند فسترفع طلبها ليبلغ 160 مليار قدم مكعب بزيادة تعادل 220 %عما كانت عليه في 2011، في حين سيرتفع طلب كل من روسيا واليابان ليبلغ 550 و 170 مليار قدم مكعب توالي مرتفعا بحوالي 8% في روسيا و 120% في الهند عما كان عليه سنة 2011. والشكل التالي يبين آفاق الطلب العالمي على الغاز الطبيعي في أكبر المناطق المستهلكة بين عامي 2011 و 2035.

الشكل رقم 10: توقعات الطلب العالمي على الطاقة حتى عام 2040 (مليون طن بترول مكافيء)

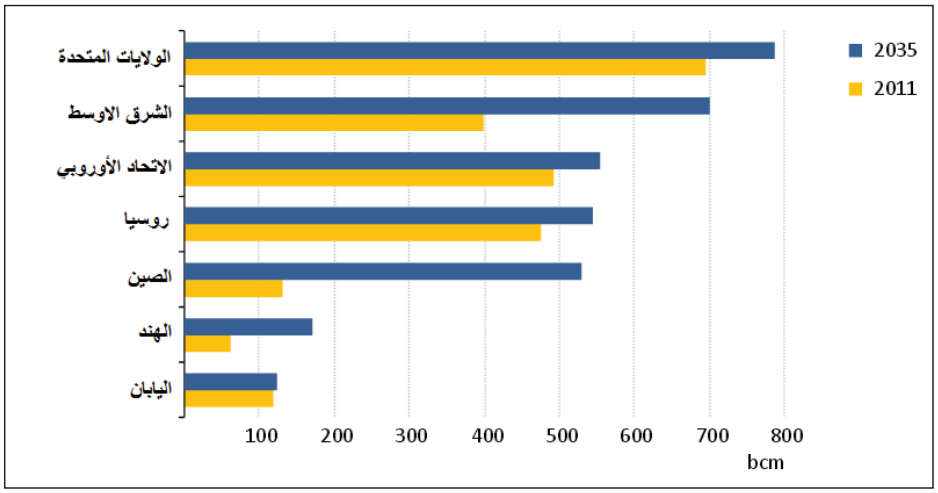

المرجع: وكالة الطاقة الدولية، 2012

وأصبح الغاز الطبيعي الوقود الرئيسي والمفضل في قطاع توليد الطاقة الكهربائية، وقد أشارت وكالة الطاقة الدولية إلى ارتفاع مقدار توليد الطاقة الكهربائية في العالم من 2312 تيراواط / ساعة عام 1998 إلى 3597 تيراواط / ساعة عام 2005، ويتوقع استمرار ارتفاعه إلى 6977 تيراواط / ساعة عام 2020، و8401 تيراواط / ساعة عام 2030، اي بزيادة متوقعة نسبتها 133.6 % عن عام 2005، وشكل توليد الطاقة الكهربائية من الغاز الطبيعي ما نسبته 16.1 % من إجمالي توليد الطاقة الكهربائية في العالم لعام 1998، و 19.6 % عام 2005، ويتوقع ارتفاعها إلى 20.3 % بحلول عام 2030 .

2ـ **قيمة صادرات دول المنتدى في مواجهة الطلب العالمي**: تمتلك بلدان منتدى الدول المصدرة للغاز أهمية كبيرة في سوق الغاز العالمية (الأعضاء والأعضاء المراقبون)، فإلى جانب أنها تحوز على حوالي 70% من الاحتياطي العالمي المؤكد من الغاز الطبيعي، تستحوذ أيضا على 70% من التجارة الدولية للغاز، وتحوز على 69% من تجارة الغاز العالمية عبر الأنابيب و 70% من تجارته العالمية عبر ناقلات الغاز.

وصدرت البلدان العضوة (الأعضاء والأعضاء المراقبون) في المنتدى سنة 2013 حوالي 722 مليار قدم مكعب من أصل 1035.9 تم المتاجرة بها عالميا في الفترة نفسها، منها حوالي 500 مليار قدم مكعب عبر الأنابيب و222 مليار قدم مكعب عبر ناقلات الغاز.

الجدول رقم 01: صادرات الغاز لدول المنتدى وأهم الدول المستوردة 2013 (مليار قدم مكعب)

الدولة	حجم الصادرات		أهم الدول المستوردة	
	أنابيب	ناقلات	عبر الأنابيب	عبر الناقلات
الجزائر	28	14,9	إيطاليا، إسبانيا، تونس	فرنسا، المملكة المتحدة، البرازيل
مصر	-*	3,7	-	اليابان، تركيا، المملكة المتحدة
غينيا الاستوائية	-	5,1	-	اليابان، الصين، كوريا الجنوبية
نيجيريا	-	22,4	-	كل القارات
إيران	9,4	-	تركيا	-
ليبيا	5,2	-	إيطاليا	-
الإمارات	-	7,4	-	اليابان
قطر	19,9	105	الإمارات، الشرق الأوسط	كل القارات
بوليفيا	15,9	-	الأرجنتين، البرازيل	-
ترينداد وتوباجو	-	19,8	-	و م أ، كندا، الأرجنتين، البرازيل
فنزويلا	-	-	-	-
روسيا	211,3	14,2	دول الإتحاد الأوروبي	اليابان، كوريا الجنوبية، تايوان

المصدر: BP Statistical Review of world Energy June 2014

العلامة ** تعني عضو مراقب

العلامة * احصائيات غير موجودة

وصدرت الدول الأعضاء الإثناعشر في المنتدى عام 2013 حوالي 498 مليار قدم مكعب، بينما صدر الأعضاء السبعة المراقبون 224 مليار قدم مكعب.

ومن حيث وسيلة النقل، كانت كل من روسيا والجزائر أكبر المصدرين عبر الأنابيب من بين أعضاء المنتدى، بحوالي 211,3 و 28 مليار قدم مكعب لكل منهما على التوالي، وكانت كل من النرويج وهولندا أكبر الأعضاء المراقبين تصديرا عبر الأنابيب بحوالي 102,4 و 53,2 مليار قدم مكعب لكل منهما تواليا. بينما عبر الناقلات، كانت قطر ونيجيريا أكبر المصدرين بالنسبة للدول الأعضاء بحوالي 105 و 22,4 مليار قدم مكعب على التوالي، وللأعضاء المراقبين كانت سلطنة عمان الأكثر تصديرا بحوالي 11,5 مليار قدم مكعب.

ومن حيث الوجهات التي تصدر لها بلدان المنتدى، نجد أن تصدير الغاز عبر الأنابيب من هذه الدول يذهب بصورة أساسية نحو أوروبا، خاصة نحو إيطاليا واسبانيا وألمانيا والمملكة المتحدة وتركيا، بينما عبر الناقلات نجد أن أكبر مستوردي غاز دول المنتدى هي: اليابان وكوريا الجنوبية وتايوان وإسبانيا.

ومن الجدول السابق، الذي استعرض صادرات الغاز من الدول الأعضاء، يمكن ملاحظة أن هذه الدول يمكن تقسيمها من حيث مناطق نفوذها التصديرية إلى قسمين:

أ- دول صادراتها عالمية: وتعتمد في استراتيجيتها التصديرية على الوصول بغازها إلى كافة الأسواق عبر العالم، وهذه الدول في المنتدى هي قطر ونيجيريا، ونلاحظ أن هتين الدولتين تعتمدان قوتهما التصديرية على الناقلات للاستحواذ على كل الحصص السوقية الممكنة في كل أسواق العالم.

ب- دول صادراتها إقليمية: وهي دول تصدر أساسا إلى بلدان مجاورة قريبة، وتعتمد هذه الدول بصورة خاصة على التصدير عبر الأنابيب، واستراتيجيتها تقوم على التصدير عبر عقود متوسطة وطويلة المدى في العادة.

وقد أصبحت عقود تصدير الغاز الطبيعي على المدى الطويل للدول المنتجة تواجه تهديدا، كون المستهلكين لا يرغبون في الالتزام بها على المدى الطويل، بحجة أنها تحدد الأسعار ومستويات التصدير، بينما توفر لهم السوق خيارات أوسع وبأسعار تنخفض عن تلك المحددة في العقود طويلة الأجل، وغدا المستهلكون يفضلون شراء أقل ما يمكن من تلك العقود واقتناء الباقي من الأسواق الآنية، وزاد من تعقيد هذه المشكلة أن أصبح منتجو العقود الطويلة يوجهون فائض إنتاجهم نحو السوق الآنية، بما يغذي فائض العرض ويدفع الى المزيد من هبوط الأسعار[9].

وتجدر الإشارة إلى أن صادرات دول المنتدى كان من المتوقع أن تتجاوز ما وصلت إليه في عام 2013، لكن بعض المشاكل والعوائق –الجيوسياسية خاصة- حالت دون ذلك، ونذكر من هذه العوائق الأزمات الأمنية التي تشهدها بعض البلدان الأعضاء من المنطقة العربية مثل ليبيا ومصر، ، والأزمة الأمنية التي تعيشها نيجيريا وتعرض الأنابيب لتفجيرات متعمدة، إضافة إلى الصراع الروسي الأوكراني الذي أثر على صادرات الروس خاصة إلى دول الإتحاد الأوروبي.

ويعد وجود مصادر كبيرة واعدة للغاز الطبيعي خارج منتدى الدول المصدرة للغاز اكبر نقاط ضعفها، وهو ما ظهر على وجه الخصوص في خط أنابيب "نابوكو"، ففي منتصف يوليو 2009 أبرمت اتفاقية في أنقرة تمهد الطريق إمام إقامة مشروع خط أنابيب غاز ضخم ينقل الغاز من آسيا الوسطى ويمر عبر

الأراضي التركية في اتجاه أوروبا التي تحصل على معظم احتياجاتها عبر خطوط أنابيب بعقود طويلة الأجل، وقد شارك في التوقيع على الاتفاقية المذكورة بلغاريا ورومانيا والمجر والنمسا وتركيا وأذربيجان، وحضره كل من رئيس المفوضية الأوروبية ومبعوث خاص من قبل رئيس الولايات المتحدة باعتبار انه يقلص اعتماد الاتحاد الأوروبي على روسيا في الغاز [10].

الاستنتاجات

• تتوقع جل الدراسات أن يعيش الغاز الطبيعي مستقبلا زاهرا خاصة مع تزايد الوعي البيئي والتعهدات الدولية بالالتزام بقيود انبعاث الغازات، وما ينتج عنه من إحلال الغاز مكان النفط والفحم تدريجيا. فاستهلاك العالم من الغاز الذي زاد حتى أربع مرات عما كان عليه قبل نحو أربع عقود، بوصوله إلى أربعة تريليونات متر مكعب سنويا، هو رقم آخذ في الصعود باستمرار مستقبلا.

• الإمكانات الغازية الهائلة التي يمتلكها أعضاء منتدى الدول المصدرة للغاز تضعهم في موقع جد تنافسي مقارنة بالدول الغازية خارج المنتدى، فالاحتياطات المؤكدة للدول الأعضاء تصل 80% من الاحتياطي العالمي، وحصة إنتاجهم العالمي تفوق 41%.

• إن من أهم نقاط قوة المنتدى هو تشكله من بلدان من كل جهات العالم، فمن جهة الأمريكيتين نجد فنزويلا وترينيداد-توباغو وبوليفيا، وفي القارة الأوروبية هولندا وروسيا والنرويج، وفي إفريقيا الجزائر وليبيا ومصر ونيجيريا وغينيا الاستوائية، وفي آسيا سلطنة عمان والإمارات وقطر والعراق وإيران وكازاخستان. وهذا التنوع الجغرافي يجعل من المنتدى قادرا على التأثير في أهم الأسواق العالمية (الأمريكي والأوروبي والآسيوي) بشكل مباشر وقوي.

• تواجه المنتدى تحديات كبيرة في الأسواق الثلاث الكبرى في العالم، يمكن أن تؤثر على مستقبله تأثيرا بالغا، ففي السوق الأمريكي يتجلى تحدي الغاز الصخري بقوة مع خروج الولايات المتحدة بفضله من وضع الاستيراد إلى الإكتفاء ثم وضع المصدر في السنوات القليلة القادمة، ويتعلق هذا التحدي خصوصا بأسعار وعقود الغاز، حيث أن توغل الغاز الأمريكي في السوق الأوروبي والآسيوي سيخفض الأسعار عما هي عليه الآن، مما سيعرض عقود غاز الأنابيب مستقبلا لضغوطات كبيرة. أما في السوق الياباني فإن أهم تحد هو دخول الغاز الأسترالي بقوة، واستحواذه على حصص معتبرة مستقبلا، ما يمكن أن يخفض في الأسعار في هذه السوق. وفي السوق الأوروبي، ستواجه دول المنتدى تحديا داخليا، يتمثل في التنافس الحاد بين أعضاء المنتدى في هذا السوق، خاصة بين قطر ونيجيريا في الغاز المسال، وروسيا والجزائر والنرويج في غاز الأنابيب، وهو ما سيؤثر كثيرا على استقرار المنتدى وتوافقه مستقبلا على القضايا التي أنشيء من أجلها.

• عدم امتلاك الغاز الطبيعي لسوق تعاملات فورية فاعلة ولسوق مركزية مثل النفط، إضافة إلى اعتماده بصورة كبيرة على التصدير عبر الأنابيب، ووفق عقود طويلة الأجل (تصل إلى 30 سنة)، يجعل من إمكانية التغيير فيه أمرا صعبا جدا، خاصة في المدى القصير، وعليه فإن قدرة المنتدى على التغيير في السوق العالمي تمر حتما عبر التغيير العميق في منظومة نقل وتسعير هذا الغاز الطبيعي.

• يشكل اختلاف نظرة أعضاء المنتدى لمحاور جوهرية في عمله أهم التحديات الداخلية التي يواجهها، فنجد أن البعض يسعى إلى تشجيع تبني العقود القصيرة نسبيا، والتي تتراوح ما بين ثلاث وخمس سنوات، ويرى الداعمون لهذا النمط من التعاقد أنه الأنسب، حيث يضع المنتج في وضع أفضل وقادرا على تقليل المخاطر المتعلقة بالسوق. بينما يرى أعضاء آخرون في المنتدى أن الأنسب هي العقود الطويلة التي تؤمن تكاليف المشاريع وتحفظ حقوق المنتج ومردودية المشاريع الغازية.

الهوامش

1-The Gas Exporting Countries Forum (GECF), « GECF History », http://www.gecf.org/Resource/GECF-History-File.pdf, visited the site 01-04-2015

2- The Gas Exporting Countries Forum (GECF), « GECF Cou - tries», http://www.gecf.org, visited the site 30-03-2016

3- The Gas Exporting Countries Forum (GECF), « Our Objectives », http://www.gecf.org/aboutus/gecf-objectives, visited the site 03-04-2015

4- مدحت أيوب، منتدى الدول المصدرة للغاز ... إلى أين؟، مجلة شؤون خليجية، عدد 62، صيف 2010، ص 106

5- وكالة الطاقة الدولية، توقعات الطاقة العالمية 2014

6- سيناريو السياسات الجديدة (NPS): هو السيناريو المرجعي للوكالة، ويأخذ بعين الاعتبار الالتزامات السياسية والخطط التي تم الإعلان عنها من قبل البلدان، بما في ذلك التعهدات الوطنية للحد من انبعاثات غازات الاحتباس الحراري، وخطط التخلص التدريجي من إعانات الوقود الأحفوري والطاقة، حتى لو كانت التدابير المتخذة لتنفيذ هذه الالتزامات لم يتم تحديدها أو الإعلان عنها

7- سيناريو 450 (450S): ويسمى أيضا سيناريو تخفيف آثار تغير المناخ، ويفترض إيجاد وتنفيذ سياسات دولية ينتج عن تطبيقها استقرار التركيز في الغلاف الجوي لجميع الغازات الدفيئة عند 450 جزءا في المليون من مكافئ ثاني أكسيد الكربون بحلول عام 2050

8- صباح الجوهر، المصادر غير التقليدية للغاز الطبيعي وإمكانيات الاستفادة منها من الناحيتين التقنية والاقتصادية، مجلة النفط والتعاون العربي، المجلد السادس والثلاثون، العدد 132، شتاء 2010، تصدر عن منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول (أوابك)، الكويت، ص 152

9- مدحت ايوب، مرجع سابق، ص 105

10- مدحت ايوب، مرجع سابق، ص 107